



شركة الظفرة للتأمين ش.م.ع.

شركة وطنية رأس مالها مائة مليون درهم، مؤسسة بموجب أحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٩
وخاضعة لأحكام القانون الاتحادي للشركات التجارية رقم ٨ لسنة ١٩٨٤ والقانون الاتحادي
لشركات ووكلا التأمين رقم ٦ لسنة ٢٠٠٧

شركة الظفرة للتأمين ش.م.ع.

التقرير السنوي حول حوكمة الشركة

2013

فرع الشارقة	فرع بدع زايد	فرع العين	فرع دبي	أبوظبي (المراكز الرئيسي)
تلفون : ٠٦ - ٥٥٣٦٠٦٠ فاكس: ٠٦ - ٥٥٣٦٠٩٧ ص.ب: ٢٨٨٩٢ الامارات العربية المتحدة	تلفون : ٠٢ - ٨٨٤٦٠٤٨ فاكس: ٠٢ - ٨٨٤٧١٢٣ ص.ب: ٥٠٠٩٤ الامارات العربية المتحدة	تلفون : ٠٣ - ٧٥١٢٠٠٠ فاكس: ٠٣ - ٧٦٤٤٧١٠ ص.ب: ١٥١٥٩ الامارات العربية المتحدة	تلفون : ٠٤ - ٢٩٧٤٩٩٩ فاكس: ٠٤ - ٢٩٧٤١١١ ص.ب: ١٤٠٠٦ الامارات العربية المتحدة	بنية الشركة - شارع زايد الثاني تلفون : ٠٢ - ٦٧٢١٤٤٤ (٢٠ خط) فاكس: ٠٢ - ٦٧٢٩٨٣٣ ص.ب: ٣١٩ الامارات العربية المتحدة



المحتويات

2	ممارسات الحوكمة الخاصة بالشركة :
2	مجلس الإدارة :
2	● سياسة الشركة للافصاح وتضارب المصالح:
3	● الإلتزام بالسياسة الموضوعة حول تضارب المصالح خلال العام الماضي:
4	● تشكيل المجلس :
4	● سيرة ذاتية قصيرة لأعضاء المجلس :
5	● مسؤوليات المجلس :
7	● تعاملات أعضاء مجلس الإدارة في السوق :
7	● مكافآت أعضاء مجلس الإدارة :
8	اجتماعات مجلس الإدارة :
8	المسؤوليات المنوطة بها للإدارة التنفيذية :
8	● الإدارة التنفيذية للشركة ويشمل :
9	المدققون الخارجيون :
9	لجان مجلس الإدارة :
9	● لجنة التدقيق :
9	الأدوار والمسؤوليات (البنود المرجعية) :
9	تشكيل لجنة التدقيق :
10	● لجنة الترشيحات والمكافآت:
10	الأدوار والمسؤوليات (البنود المرجعية) :
10	تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت:
11	الرقابة الداخلية :
12	التعاملات مع أصحاب المصالح :
12	البيانات حول عدم التزام الشركة :
12	سياسة مسؤولية الشركة الاجتماعية :
12	معلومات عامة :
13	الأحداث الجوهرية التي صادفت الشركة خلال عام 2013 :



ممارسات الحوكمة الخاصة بالشركة

بدأت شركة الظفرة للتأمين في عام 2010 بمراجعة هيكل الحوكمة وأسس وقواعد تنظيم شاملة في دليل حوكمة الشركة مع المبادئ المذكورة في القرار الوزاري رقم (518) لسنة 2009 بشأن ضوابط الحوكمة ومعايير الإنضباط المؤسسي والمخاطر الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع.

تنزم الشركة بأعلى مستويات حوكمة الشركات، وقد استنبطت قيمها من نظام يجمع بين الأخلاقيات ونزاهة الشركة والممارسات الرائدة والملزمة بالحوكمة. تتمثل الشفافية والعدالة وسياسة الإفصاح والمسؤولية مركز ثقل في عمل الشركة والإدارة ومجلس الإدارة (المشار إليه فيما يلي بـ "المجلس"). وفي الواقع، إن التزام الشركة بأفضل ممارسات حوكمة الشركات يسبق القوانين والتعميقات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع.

يعكس هذا التقرير أنظمة حوكمة الشركة خلال سنة 2013 ، ويتم تقديمها إلى المساهمين مع التقرير السنوي للشركة لسنة 2013 ، كما سيتم نشره على موقع الشركة الإلكتروني، وكذلك الإفصاح عنه لهيئة الأوراق المالية والسلع وسوق أبوظبي للأوراق المالية.

مجلس الإدارة

سياسة الشركة للفصاح وتضارب المصالح:

- تبنت الشركة سياسة الإفصاح والشفافية التزاما بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (3) لسنة 2000 و تعديلاته اللاحقة المؤرخة في 31 يوليو سنة 2012 .
- يجب على مجلس الإدارة والموظفيين أن يكون لديهم المعرفة التامة والفهم الواضح لجميع القوانين واللوائح المطبقة عند ممارسة واجباتهم حتى يتمكنوا من الالتزام بها في مختلف الظروف. كما يجب لأي من الامتيازات التي قد يتم تقديمها إلى الموظفين وفرص حصولهم على منافع مالية وغير مالية، بالإضافة إلى ترتيبات التعويضات الاعتيادية التي تدفعها الشركة، أن تتوافق مع السياسة الموضوعة حول تضارب المصالح. ولذلك، يجب على الموظفين إنجاز مهامهم الوظيفية في ظل تطبيق مبادئ النزاهة والعدل وبما يتوافق مع المعايير المهنية.
- المكافآت والهدايا: لا يسمح للموظفين الحصول على أي مكافآت أو هدايا من أطراف أخرى خلاف ما تمنحه الشركة؛ وهذا من أجل الحيلولة دون وجود أي تأثير على استقلالية وموضوعية الموظفين.
- يلزم على أعضاء مجلس الإدارة اخطار أمين سر الشركة على الفور في حال وجدت أي مصلحة شخصية جوهرية تتعلق بشؤون الشركة. وفي هذا السياق، تشير المصلحة الشخصية الجوهرية إلى معاملة مالية مع طرف ذي علاقة بالشركة تزيد قيمتها عن 5 مليون درهم أو 5% من رأس مال الشركة، أيهما أقل.
- لا يحق لأعضاء من مجلس الإدارة الحضور في اجتماع مجلس الإدارة الذي تتم فيه مناقشة أمر ما لهم فيه مصلحة شخصية جوهرية، ما لم يصوت الأعضاء الآخرين على خلاف ذلك.
- إذا كان لأحد الأطراف ذات العلاقة (كما هو معرف في القرار الوزاري رقم (518) لسنة 2009) مصلحة أو منفعة - سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة - ، في أي تعامل مع الشركة ، وكانت تلك المصلحة أو المنفعة تتعارض مع مصالح الشركة، تعين على ذلك الطرف ذي العلاقة الإفصاح بموجب كتاب يوجه لمجلس الإدارة عن طبيعة ومدى مصلحته أو منفعته وذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل تبدأ من اليوم الذي علم فيه الطرف ذو العلاقة بتعارض المصالح التي تستدعي الإفصاح.



إذا كان هناك تضارباً في المصالح لدى أحد المساهمين الرئيسيين أو أحد أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق بمسألة ما والتي من الممكن أن تؤثر على سعر أو حجم المتاجرة في الأوراق المالية للشركة، فمن ثم يجب على مجلس الإدارة عقد اجتماع وإصدار قرار حول هذه المسألة في حضور جميع أعضائه؛ باستثناء المساهم/العضو المعنى بمجلس الإدارة. وفي الحالات غير الاعتيادية، يكون من الممكن حل تلك المسائل من خلال لجنة خاصة يتم تشكيلها لذلك الغرض.

يقوم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة عند بدء فترة عمله بالإفصاح للشركة عن طبيعة الوظائف التي يشغلها في الشركات والمؤسسات العامة بالإضافة إلى الالتزامات الهمامة الأخرى، وعليه أن يحدد الوقت المخصص لتلك الوظائف، وأي تغييرات قد تطرأ على ما ذكر أعلاه عند حدوثها.

بالإضافة إلى ما سبق، يقوم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بالإفصاح سنوياً عن طبيعة الوظائف التي يشغلها فيما يخص الأوراق المالية للشركة أو الشركة الأم أو الشركة التابعة أو الشركة الزميلة.

يقوم أعضاء مجلس الإدارة بمراقبة الالتزام بسياسة الإفصاح واتخاذ الإجراءات العلاجية حيثما لزم الأمر.

لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء والموظفين لدى الشركة إجراء معاملات البيع والشراء في أسهم الشركة على أن يتم التوقف عن تنفيذ هذه المعاملات خمسة عشر يوم قبل انتهاء ربع أو نصف أو السنة المالية وحتى موعد تقديم التقارير المالية إلى السوق المالي. كما يحق لهم استئناف تنفيذ معاملاتهم بعد انقضاء هذه الفترة. وكما يقتضي القانون السادس، يتلزم الأشخاص المشار إليهم بالإفصاح مسبقاً للسوق عن أي تعامل في الأوراق المالية للشركة.

تلزم الشركات المدرجة بتزويد السوق المالي بالتقارير المرحلية (ربع السنوية) خلال شهر من انتهاء ربع السنة المالية. ويجب إعداد هذه التقارير حسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومراجعتها بواسطة المدقق الخارجي واعتمادها من قبل الإدارة التنفيذية للشركة.

الالتزام بالسياسة الموضوعة حول تضارب المصالح خلال العام الماضي:

يقر مجلس الإدارة بأن كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة قد التزم بمتطلبات سياسة الإفصاح وفقاً للفوانيين واللوائح الصادرة عن وزارة الاقتصاد وهيئة الأوراق المالية والسلع. ولا يوجد أي مؤشر يدل على عدم الالتزام من قبل أي عضو بمجلس الإدارة.

**تشكيل مجلس الإدارة****تشكيل المجلس:**

فيما يلي تشكيل مجلس الإدارة خلال عام 2013:

الاسم	التفاصيل (التنفيذي / مستقل)	عضويات اللجان	م
معالي الشيخ محمد بن سلطان الظاهري	مستقل/غير تنفيذي	رئيس مجلس الإدارة	1.
يوسف بن محمد علي النويس	مستقل/غير تنفيذي	نائب رئيس مجلس الإدارة وعضو لجنة الاستثمار	2.
حمد بن عبدالله الشامسي	مستقل/غير تنفيذي	عضو - لجنة الاستثمار	3.
عبد بن خليفة الجابر	غير تنفيذي	رئيس لجنة التدقير	4.
راشد بن محمد المزروعي	مستقل/غير تنفيذي	عضو - لجنة الترشيحات والمكافآت	5.
سيف بن مبارك الريامي	مستقل/غير تنفيذي	عضو - لجنة التدقيق و لجنة الترشيحات والمكافآت	6.
سيف سعيد بن أحمد غباش	مستقل/غير تنفيذي	رئيس لجنة التدقيق و لجنة الترشيحات والمكافآت و لجنة الاستثمار	7.
صالح بن راشد الظاهري	مستقل/غير تنفيذي	عضو سابق - لجنة التدقيق (انتهت العضوية بتاريخ 2013/03/19)	8.
صباح بن محمد موسى القبيسي	مستقل/غير تنفيذي	عضو - لجنة التدقيق	9.
محمد سعيد عمران المزروعي	مستقل/غير تنفيذي		10.

• معالي الشيخ / محمد بن سلطان الظاهري : رجل أعمال. يترأس مجلس الإدارة منذ عام 1993 . يحمل شهادة بكالوريوس سياسة وإقتصاد و قانون من جامعة باكنغهام – إنجلترا وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة برونيل – إنجلترا. يرأس حالياً مجموعة الظاهري، شغل عدة مراكز مهمة في الدولة من بينها نائب محافظ المصرف المركزي وعضو المجلس التنفيذي و رئيس دائرة التنظيم والإدارة.

• سعادة / يوسف بن محمد علي النويس : رجل أعمال . عضو مجلس إدارة منذ العام 2007 ونائب رئيس مجلس الإدارة منذ العام 2013 . يحمل شهادة جامعية. يشغل منصب رئيس مجلس إدارة الإنماء العربية وعضو مجلس إدارة في كل من التقنية للصناعات المعدنية ، دريك آند سكال والمدير العام لشركة المعتبر للاستثمارات الدولية. شغل عدة مناصب في السابق و من بينها رئيس مجلس إدارة أبوظبي القابضة، مدير عام شركة فرتيل و مدير مالي لشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك).

• سعادة / حمد بن عبدالله عبيد الشامسي : رجل أعمال . عضو مجلس إدارة منذ العام 2007 يحمل بكالوريوس في إدارة الأعمال وماجستير في إدارة الأعمال والعلوم المالية والعلوم المصرفية.يشغل منصب رئيس مجلس إدارة الشركة العالمية القابضة لزراعة الأسماك وعضو مجلس إدارة في كل من دار التمويل ، أبوظبي الوطنية للفنادق ، واتصالات قطر كما يعمل رئيساً تنفيذياً لشركة أنترناشونال كابيتال تريدينغ.

• سعادة / عبد الله عبيد الجابر : رجل أعمال . عضو مجلس إدارة منذ العام 1986 . يرأس شركة الجابر القابضة وكذلك نائب رئيس أبوظبي الوطنية للمشاريع الصناعية. عمل رئيساً للجنة التحكيم بغرفة تجارة وصناعة أبوظبي.



- سعادة / راشد بن محمد المزروعي: رجل أعمال . عضو مجلس إدارة منذ العام 1993. يحمل شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال من المملكة المتحدة ويرأس مجموعة شركات المزروعي إضافة إلى عضوية مجلس الإدارة في شركة أبوظبي الوطنية للمشاريع الصناعية . شغل عدة مناصب في السابق ومن بينها رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس الوطني الإتحادي، عضو مجلس إدارة غرفة التجارة والصناعة الإماراتية ورئيس الاتحاد العربي و لحماية الملكية الفكرية وعضو مجلس إدارة المستثمر الوطني.
- سعادة / سيف بن مبارك الريامي : رجل أعمال . لواء متقاعد ، عضو مجلس إدارة منذ عام 1984 شغل منصب عضو مجلس إدارة في بنك أبوظبي التجاري وعضو مجلس إدارة في جمعية العين التعاونية.
- السيد / سيف سعيد بن أحمد غباش : محلل مالي . عضو مجلس إدارة منذ العام 2010 يحمل بكالوريوس في الاقتصاد من كلية وارتون جامعة بنسفانيا ، الرئيس التنفيذي بالإدارة والمدير التنفيذي للعمليات في شركة أبوظبي للإعلام (ADM) ، بالإضافة إلى عضوية مجلس الإدارة في شركة قصر الإمارات . عضو المجلس / المجلس التنفيذي في مدرسة وارتون لأوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، عمل محللاً مالياً في جهاز أبوظبي للاستثمار ومستشاراً لدى بورز اللن هاملتون.
- سعادة / صالح بن راشد الظاهري : رجل أعمال . عضو مجلس إدارة منذ عام 1990 يحمل شهادة بكالوريوس في الهندسة وماجستير في الإدارة ويرأس حالياً مجلس إدارة جمعية الإمارات للتأمين عمل مديرأً عاماً لغرفة تجارة أبوظبي وعضوأً تنفيذياً لمصرف أبوظبي الإسلامي.
- السيد / محمد سعيد عمران المزروعي : شاب محترف بالتمويل. عضو مجلس إدارة منذ عام 2013 يحمل شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال – التمويل والإدارة من الجامعة الأمريكية بإمارة الشارقة ولديه خبرة بالتعامل مع محفظة الاستثمار مقرنة بخبرته في إدارة آل عمران للعقارات وخط التقنية الكهربائية (شركة الصيانة).

المؤلييات:

يتمثل دور مجلس الإدارة بتمثيل المساهمين كما يكون مسؤولاً أمامهم عن إنشاء وإبداء القيمة من خلال الحوكمة الفعالة للأعمال. سوف يقوم مجلس الإدارة سنوياً بنشر تقرير حوكمة سنوي، والذي يمثل بياناً للممارسات والعمليات التي اتبعتها مجلس الإدارة في إنجاز مسؤولياته.

يقوم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة، بمجرد تعيينه، بالإفصاح للشركة عن طبيعة علاقاته مع الشركات الأخرى المدرجة، بما في ذلك الوظائف والاستثمارات والالتزامات الهمامة الأخرى، من خلال توقيع نموذج إعلان الاستقلالية.

- بالإضافة إلى ذلك، يقوم مجلس الإدارة بأداء الأدوار والمسؤوليات التالية:
- وضع ومراجعة التوجيهات الاستراتيجية والموافقة على الميزانية التشغيلية السنوية وخطة العمل؛
 - اتخاذ القرارات الخاصة بهيكل رأس المال الشركة وسياسة توزيع الأرباح؛
 - مراجعة واعتماد ومراقبة الاستثمارات الرئيسية والالتزامات الاستراتيجية؛
 - مراجعة واعتماد البيانات المالية السنوية وال محلية؛
 - ضمان الالتزام بالقوانين واللوائح المطبقة وجميع المعايير المحاسبية الملائمة؛
 - التأكد من وضع إطار ملائم لإدارة المخاطر بغرض تحديد وتقييم المخاطر والحد منها.



- التأكيد من وضع السياسات والتقويضات الملائمة لحكم الشركة بصورة فعالة؛
- تطبيق هيكل الحكومة الذي يتوافق مع قيم واستراتيجيات الشركة، والذي يضمن ما يلي:
 - تعزيز سمعة الشركة؛
 - الاحتفاظ بمعايير سلوكية عالية المستوى؛
 - التشجيع على اتخاذ القرارات الأخلاقية والمسؤولية؛
 - إعلان التوقعات وهيكل التفويض بالصلاحيات بصورة واضحة؛
 - الالتزام بقوانين الحكومة المطبقة (وهي القوانين الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والسلع).
- تعيين المدير العام وتقييم أداؤه والمكافآت المستحقة له بصورة مستمرة من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت.
- التأكيد من وضع خطة ملائمة للتعاقب الوظيفي في الإدارة العليا؛
- الاعتراف بالصالح الشرعي لجميع أصحاب المصلحة، وهم المساهمين، والعملاء، والموظفين، والمجتمعات التي تعمل بها الشركة؛
- وضع قوانين كتابية لاتفاقيات الموظفين فيما يخص الأوراق المالية الصادرة من قبل الشركة أو الشركات الزميلة (حيثما كان ملائماً)؛
- ضمان نزاهة التقارير الخارجية بما في ذلك:
- مراجعة ومراقبة الأنظمة الرقابية والعمليات والإجراءات الموضوعة لحفظ سلامة السجلات المحاسبية والبيانات المالية للشركة وفقاً لتوجيهات لجنة التدقيق عند تشكيلها؛
- التأكيد من تقديم معلومات دقيقة وموضوعية شاملة إلى المساهمين لضمان معرفتهم الكاملة بالتطورات الهامة؛
- مراجعة تقارير التدقيق فيما يتعلق بالمخاطر، والرقابة الداخلية، وتقارير التدقيق الداخلي والخارجي.
- اتخاذ بعض القرارات، بصورة استثنائية، عن طريق إصدار مسودة لتوقيع عليها في المواقف الطارئة، بشرط أن يتم أخذ ما يلي في الاعتبار:
 - لا تزيد حالات إصدار قرارات عن طريق تقديم مسودة القرار للتوقيع عن أربع (4) حالات في السنة؛
 - موافقة أغلبية أعضاء مجلس الإدارة على أن الحالة المعنية تمثل حالة طارئة؛
 - تقديم القرار بصورة كتابية إلى أعضاء مجلس الإدارة للحصول على موافقتهم، بشرط أن يكون مصحوباً بالأدلة اللازمة لدراسته؛
 - يتم الحصول على موافقة كتابية من الأغلبية على أي من قرارات مجلس الإدارة التي تصدر من خلال تقديم مسودة كتابية لتوقيع عليها، وبشرط أن يتم عرضها في الاجتماع اللاحق لمجلس الإدارة حتى يتم إدراجه في محضر الاجتماع.
- تتضمن مهام الأعضاء غير التنفيذيين، بدون حصر، على ما يلي:
- المشاركة في اجتماعات مجلس الإدارة وتقديم أراء مستقلة حول الأمور الاستراتيجية، والسياسة الموضوعة، والأداء، والمسؤوليات، والموارد، والتعيينات ومعايير النشاط؛
- التأكيد من منح الأولوية لمصالح الشركة والمساهمين في حال حدوث تضارب في المصالح؛
- المشاركة في لجان تدقيق الشركة؛
- مراقبة أداء الشركة في تحقيق الأهداف قصيرة الأجل وطويلة الأجل المتفق عليها ومراقبة التقارير الصادرة حول الأداء؛
- وضع قوانين إجرائية فيما يخص حوكمة الشركة والإشراف على تنفيذها ومراقبة عملية التنفيذ بما يتوافق مع الحكومة؛
- استخدام مهاراتهم وخبرتهم وخصائصهم ومؤهلاتهم المختلفة للعودية بالمنفعة على مجلس الإدارة ولجانه المختلفة من خلال الحضور المنتظم والمشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العمومية.



معاملات أعضاء مجلس الإدارة في السوق

المجلس مسؤول عن مراجعة تعاملات الأعضاء في السوق سنوياً لتقدير ما إذا كان أي تعامل في أسهم الشركة في أي وقت من قبل عضو من المجلس أو موظف يتطلب موافقة مسبقة من رئيس مجلس الإدارة أو سوق الأوراق المالية. خلال السنة موضوع التقرير ، تم إجراء التعاملات التالية في الأوراق المالية للشركة من قبل أعضاء المجلس / زوجاتهم أو أبنائهم التالية أسماؤهم:

الاسم	شراء (الكمية)	بيع (الكمية)
معالي الشيخ/ محمد بن سلطان بن الظاهري	3,779	3,779
نجل معالي الشيخ محمد بن سلطان بن الظاهري	-	3,219,869

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للقوانين المصدرة من قبل هيئة الأوراق المالية و السلع حيث لا تزيد مكافأة أعضاء مجلس الادارة على 10% من الربح الصافي بعد خصم الاستهلاكات و الاحتياطي و توزيع ربح لا يقل عن 5% من رأس مال المساهمين. بلغت مكافأة مجلس الإدارة عن السنة المالية 2012 : 3,000,000 درهم و دفعت خلال سنة 2013 . مبلغ المكافأة المقترح لمجلس الإدارة عن السنة المالية 2013 هو 3,000,000 درهم سيعرض على الجمعية العمومية سنة 2014 للشركة للنظر فيه. من جهة أخرى لا تدفع الشركة لأعضاء مجلس الإدارة بدلات حضور اجتماعات المجلس أو اللجان المنبثقة عن المجلس.

اجتماعات مجلس الإدارة:

تم عقد 5 اجتماعات لمجلس الإدارة خلال سنة 2013. يوضح الجدول التالي مواعيد اجتماعات المجلس و حضور الأعضاء :

مواعيد الاجتماعات					الاسم
2013/12/24	2013/10/01	2013/05/21	2013/04/23	2013/02/10	
✓	✓	✓	✓	✓	معالي الشيخ/ محمد بن سلطان بن الظاهري
✓	✓	✓	✓	✓	السيد يوسف بن محمد على التويبي
✗	✓	✓	✗	✓	السيد حمد بن عبدالله الشامسي
✓	✓	✓	✓	✗	السيد عبيد بن خليفة الجابر
✓	✗	✓	✗	✓	السيد راشد بن محمد المزروعي
✓	✓	✓	✓	✓	السيد سيف بن مبارك بن الريامي
✓	✓	✓	✓	✓	السيد سيف سعيد بن أحمد غباش
✓	✓	✗	✓	✓	السيد صالح بن راشد بن الظاهري
E	E	E	E	✓	السيد صباح بن محمد موسى ال قبيسي
✓	✓	✓	✓	N/A	السيد محمد عمران سعيد المزروعي

"✓" = حضر

"✗" = اعتذر

"E" = المدة انتهت

"N/a" = لم يكن الأعضاء في تاريخ الاجتماع



المسؤوليات المنوطة بها للادارة التنفيذية:

خلال سنة 2013، لم توجد أدوار ومسؤوليات إضافية تم تقييض الإدارة التنفيذية بها. الإداره التنفيذية تتكون من المدير العام ورؤساء الأقسام هم الذين يتحملون مسؤولية تنفيذ استراتيجية الشركة وإدارة الشؤون اليومية للشركة وفقاً لخطط الأعمال والأنشطة التي أقرها المجلس، و كذلك حماية مصالح المساهمين واعتماد أفضل الممارسات. الإداره التنفيذية توفر الإدارات العليا تبعاً لسياسات مجلس الإدارة والمتطلبات القانونية.

الادارة التنفيذية للشركة:

الاسـم	المنصب	تاریخ التعيین
السيد / حمال شريف سرطاوي	المدير العام	منذ عام 1984
السيد / سريفالابا مينون أجيت كومار	مساعد المدير العام	منذ عام 1994

مجموع الرواتب والمكافآت المدفوعة خلال عام 2013 للمدير العام: الرواتب **990,720** درهم والمكافآت **995,000** درهم لمساعد المدير العام
:الرواتب **472,884** درهم و المكافآت **175,000** درهم.

المدققون الخارجيون:

المدققون الخارجيون الذين تم تعيينهم من قبل الشركة خلال السنة هم شركة "ديلويت أند توش" حيث تم تكليفهم بهذا الدور منذ سنة 1995. و خلال سنة 2013، بلغت الأتعاب المهنية التي تم احتسابها لخدمات التدقيق الخارجي **143,792** درهم. ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) هي عضو في "ديلويت توش توهماتسو المحدودة" وهي أول شركة خدمات مهنية اسست في منطقة الشرق الأوسط ويمتد وجودها بشكل مستمر منذ أكثر من 85 سنة في المنطقة. وتعتبر ديلويت من الشركات المهنية الرائدة التي تقوم بخدمات تدقيق الحسابات و المضارب و الإستشارات الإدارية والمشورة المالية وتضم أكثر من 2500 شريك ومدير وموظفي يعملون من خلال 26 مكتباً في 15 بلداً.

لم يتم مدقق حسابات خارجي آخر بتقديم أي خدمات أخرى خلال العام .

لجان مجلس الإدارة

لجنة التدقيق:

الأدوار والمسؤوليات (البنود المرجعية):

- الإشراف على إعداد البيانات المالية.
- مراجعة البيانات المالية السنوية والمرحلية.
- مراجعة معاملات الأطراف الداخلية والأطراف التابعة ذات العلاقة والتتأكد من الالتزام بمعايير السلوك والاعتمادات الخاصة بذلك المعاملات.
- مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالشركة فيما يخص مدى الفعالية. وقد يتم التعهد بهذه المهمة عن طريق طلب المساعدة من شركات الاستشارات الخارجية.
- التأكد من تطوير سياسات إدارة المخاطر والتعهد بإجراء اختبارات منتظمة لحالات عدم الالتزام بالسياسات.



تشكيل لجنة التدقيق:

الاسم	الوظيفة	م
راشد بن محمد المزروعي	رئيس اللجنة	1
سيف سعيد بن أحمد غباش	عضو	2
محمد سعيد عمران المزروعي	عضو	3
صياح بن محمد موسى القبيسي	عضو (انتهت العضوية بتاريخ 19/03/2013)	4

السيد سيف سعيد بن أحمد غباش يملك الخبرة في الشؤون المالية و المحاسبية. جميع أعضاء اللجنة غير تفيذيين.

يوضح الجدول التالي مواعيد اجتماعات اللجنة و حضور الأعضاء في 2013:

التاريخ					الاسم
24/12/2013	21/10/2013	13/05/2013	10/02/2013		
✓	✓	✓	✓	✓	راشد بن محمد المزروعي
✓	✓	✓	✓	✓	سيف سعيد بن أحمد غباش
✓	✓	✓	N/a	✓	محمد سعيد عمران المزروعي
E	E	E	✓	✓	صياح بن محمد موسى القبيسي

"✓" = حضر

"✗" = اعتذر

"E" = المدة انتهت

"N/a" = لم يكن الأعضاء في تاريخ الاجتماع

لجنة الترشيحات والمكافآت (البنود المرجعية):

الأدوار والمسؤوليات:

- التحقق من الاستقلالية المستمرة لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين. في حال اكتشافت اللجنة أن أحد الأعضاء لا يلبي معايير الاستقلالية، عليها أن تعرّض ذلك الأمر على مجلس إدارة الشركة؛ ويقوم مجلس الإدارة بإخطار العضو عن طريق خطاب يتم إرساله بالبريد المسجل إلى العنوان المقيد للعضو في ملفات الشركة ويتناول الأسباب الكامنة وراء القصور في الاستقلالية؛ وعلى العضو أن يقدم توضيحاً إلى المجلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار.
- يقوم مجلس الإدارة في أول اجتماع له بعد استلام رد العضو أو بعد انتهاء المدة المشار إليها أعلاه بإصدار قرار لتأكيد ما إذا كان العضو يعتبر مستقلاً أم لا.
- وحتى إذا كان فقدان العضو لصفة الاستقلالية لن يؤدي إلى الإخلال بالحد الأدنى للمتطلبات الخاصة بعدد الأعضاء المستقلين داخل مجلس الإدارة، لابد من أحد ذلك الأمر في الحسبان عند تشكيل لجان المجلس.



- بصرف النظر عن أحكام المادة (102) لقانون الشركات التجارية، في حال كان قرار المجلس بعدم استقلالية العضو يؤثر على الحد الأدنى للمتطلبات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة المستقلين، يقوم مجلس الإدارة بتعيين عضو جديد كبديل وتم مراجعة أمور التعيين في أول اجتماع للجمعية العمومية للشركة من أجل تعديل قرار المجلس.

- صياغة ومراجعة السياسة الموضعة بشأن منح المكافآت، وأداء التعويضات، والحوافز، والرواتب إلى أعضاء مجلس الإدارة وكبار المدراء التنفيذيين بالشركة، وسوف تقوم اللجنة بالتحقق من أن المكافآت والتعويضات المنوحة إلى كبار المدراء التنفيذيين بالشركة معقولة وتتوافق مع الأداء العام للشركة.

تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت:

فوض مجلس لجنة الترشيحات والمكافآت وفقاً للبنود المرجعية. دور اللجنة هو المساعدة في الاطلاع على مسؤوليات المجلس المتعلقة بمكافآت موظفي الشركة و الترشيحات لعضوية مجلس الإدارة وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها. يقوم مجلس الإدارة بتحديد عدد الاجتماعات الخاصة بلجنة الترشيحات والمكافآت وفقاً لما يراه مناسباً في هذا الشأن ، والأعضاء المرشحين من قبل المجلس هم :

الوظيفة	الاسم	م
رئيس اللجنة	صالح بن راشد الظاهري	1
عضو	سيف سعيد بن أحمد غباش	2
عضو	سيف بن مبارك الريامي	3

عقدت لجنة الترشيحات والمكافآت اجتماعاً بتاريخ 9 ديسمبر 2013.

الرقابة الداخلية:

يقر مجلس الادارة بمسؤوليته عن فعالية و كفاءة نظام الرقابة الداخلية في الشركة ، ويتم مراجعة نظام الرقابة الداخلية الشركة سنوياً ليشمل النواحي التالية:

- أ. مراجعة آلية عمل الرقابة الداخلية للشركة.
- ب. مراجعة الاجراءات التي اتبعتها الشركة لتحديد و تقييم وإدارة المخاطر.
- ت. تقييم الاجراءات التي تتبعها الشركة في التعامل مع نواحي الرقابة الداخلية الجوهرية لأية مسائل كبيرة تم الإفصاح عنها في التقارير و الحسابات السنوية.

وتوفقاً مع متطلبات إجراءات الرقابة الداخلية ، تقوم الشركة باتباع عدة إجراءات تتضمن:

- تنظيم العمل المالي للشركة بشكل ملائم عن طريق اجراءاتها في الرقابة الداخلية ، إن دليل العمل المالي للشركة بين تفاصيل القواعد والإجراءات التي يتم إتباعها في كل تعامل مالي عن طريق تحديد ومارسة مستويات متعددة من الصلاحيات المالية عن طريق الموظفين المفوضين المختصين بالشركة سواء على نحو فردي أو مشترك.
- يوجد بالشركة ادارة الرقابة الداخلية برأسها متخصص ذو خبرة وكماءة حسب الأصول ، و تقوم ادارة الرقابة الداخلية بعمل برنامج تدقيق داخلي للشركة لضمان أن الرقابة الداخلية وإجراءات الشركة في وضعها الصحيح حيث تقوم بالمراجعة الدورية والمتزامنة للتعاملات التي تقوم بتنفيذها في مختلف الأقسام و الفروع بالشركة و تقدم تقريراً عن التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق يذكر فيه تفاصيل ملاحظاته واقتراحاته (إن لزم الأمر) لتحسين أنظمة وإجراءات الشركة.



لهيكل الشركة للرقابة الداخلية الدور التالي:

- تم تعيين السيد / عمر فاروق ضابط الامتثال الداخلي و مسؤول الرقابة الداخلية والامتثال ، (محاسب قانوني معتمد بالمملكة المتحدة، ماجستير في إدارة الأعمال - المالية من جامعة لويز - بالمملكة المتحدة ، بكالوريوس العلوم مع " مرتبة الشرف " في تطبيق المحاسبة من جامعة أكسفورد بروكس - المملكة المتحدة)

ترفع الرقابة الداخلية تقاريرها مباشرة إلى لجنة التدقير من خلال المدير العام. لم يكن هناك أية أحداث جوهرية لأي مسائل في الرقابة الداخلية خلال السنة.

- تم وضع مبادئ وقواعد السلوك المهني لموظفي الشركة لضمان مستوى الخدمة بالشركة المتوقع توفيرها لعملائها والمحافظة على وجود مستوى عالي من ثقافة العمل. و تم تعريف جميع أفراد الموظفين عن القواعد الإدارية بالشركة.
- تحدد أدلة العمل سياسات وإجراءات الشركة التي تعمل بموجبها كل الدوائر بما فيها الدوائر الاكتتابية والمطالبات.
- تتم جميع أعمال الشركة باستخدام الحاسوب مع إبداء اهتمام خاص بتحديث نظام الحاسوب و تعديله بما يواكب حاجات الشركة و خدمة عملائها على أكمل وجه.

التعاملات مع أصحاب المصالح

أصحاب المصالح الرئيسيين يتكونون من المجلس و المساهمين الرئيسيين للشركة، وتلك الجهات التي لديها القدرة على التحكم أو ممارسة تأثير كبير على القرارات المالية والتسيغيلية . تفاصيل تعاملات والعلاقة هي كما يلي:

المبلغ (درهم)	نوع المعاملة	الاسم ونوع العلاقة
60,509,504	الأقساط المكتتبة	مجموعة من الشركات مرتبطة بأعضاء
47,049,506	المطالبات المدفوعة	المجلس

هناك عضو مجلس إدارة واحد هو السيد / عبيد بن خليفة الجابر تجاوزت تعاملاته 5% من رأس مال الشركة لذا فهو العضو الوحيد غير المستقل في المجلس.

البيانات حول عدم التزام الشركة:

خلال عام 2013، لم تخضع الشركة لأي قيود من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع أو أي سلطة قانونية

سياسة مسؤولية الشركة الاجتماعية

إن شركة الظفرة للتأمين تدرك أنها يجب أن تكون عضواً مسؤولاً في المجتمع الذي تعمل فيه وتعامل معه ، ومن هذا المنطلق قامت الشركة في عام 2013 بالمساهمة بـ 157,028 درهم لجمعية الهلال الأحمر الإماراتي.



معلومات عامة

- سعر سهم الشركة في السوق (أعلى سعر / أدنى سعر / سعر الإغلاق) في نهاية كل شهر جرى فيه تداول من السنة المالية : 2013

الشهر	أدنى سعر	أعلى سعر	سعر الإغلاق
مارس	6.20 درهم	6.20 درهم	6.43 درهم
مايو	6.75 درهم	6.75 درهم	6.75 درهم
يوليو	6.77 درهم	6.77 درهم	6.77 درهم

- بيان بالأداء المقارن لسهم الشركة مع مؤشر السوق العام ومؤشر القطاع الذي تنتهي إليه الشركة:



- خلال هذه الفترة قد واصلت شركة الظفرة أدائها مقارنة مع كل من قطاع التأمين (ADII) والمؤشر العام للسوق(ADI).
- بيان بتوزيع ملكية المساهمين (أفراد،شركات،حكومات) و المساهمين الذين يملكون 5% أو أكثر من رأس مال الشركة.

اسم المستثمر	شركة/فرد	%
شركة غباش للتجارة والاستثمار المحدوده (ذ.م.م)	شركة	20.30%
سعيد احمد عمران المزروعي	فرد	6.01%
شركة مسام ذ.م.م	شركة	5.83%
غباش احمد سعيد غباش المري	فرد	5.20%

11 شركات تمتلك 37.77% من الأسهم و 136 فرد يمتلكون 62.4% من الأسهم ، وجميع المساهمين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة أو شركات محلية.

- الأحداث الجوهرية التي صادفت الشركة خلال عام 2013 :
- لا يوجد أية أحداث جوهرية خلال السنة .

رئيس مجلس الادارة